سلطة المثقّـف

الحرية، الوعي، والحقوق*

ما الإنسان دون حرّية يا ماريانا؟

قولي لي، كيف أستطيع أن أحبّك اذا لم أكن حرّاً !؟

كيف أهبك قلبي اذا لم يكن مُلكي؟

الشاعر الإسباني لوركا

أ.م. د. عبد الحسن شعبان *

■ لعلّ مدخل قصيدة **فيديريكو غارثيا لوركا** يختصر هاجس الحاجة إلى الحرّية، بمعناها الإنساني الواسع، الذي لا تستقيم حياة البشر بدونه، ولأن "المثقف" كثير الهموم وشديد الحسّاسية وكبير التطلّعات، فان إحساسه بضرورة الحرّية، يلقي عليه أعباءً جديدة وضغوطاً ثقيلة تختلف عمّا يتعرّض له غيره، خصوصاً الفراغ الذي يتركه غيابها أو تقليص مساحتها، وبالتالي فللحرّية أو غيابها أثره العميق وانعكاساته الكبيرة على فعله الثقافي ونشاطه الابداعي، المعرفي والاجتماعي.

وقد طرحت التغييرات التي حصلت في العديد من أقطار الوطن العربي والذي اصطلح عليها بـ " **الربيع العربي**" موضوع الحرّية مجدّداً على بساط البحث، ليس في سجالاتها السابقة ووجهتها المدنية والسياسية والاجتماعية فحسب، بما فيها قضية المسؤولية والالتزام وحدود الحرّية وأين تبدأ وأين تنتهي؟ ولكن أيضاً علاقتها بالقانون وبحكم القانون أيضاً؟ وتصبح هذه العلاقة اليوم مدماكاً أساسياً وجوهرياً

* الأصل في هذه المادة محاضرة ألقاها الباحث في مدينة العمارة في المؤتمر الثقافي العربي، 29أيار/ مايو 2021، وقد استند فيها على عدد من المحاضرات والأبحاث التي نشرها، منها محاضرة ألقاها الباحث في لاهاي (هولندا) بدعوة من " البيت العراقي" و"رابطة بابل للأدباء والفنانين" و"جامعة ابن رشد" في 10 تموز/يوليو 2013، وذلك على هامش حضوره مؤتمراً عالمياً عن العدالة الدولية نظّمه المشروع العالمي للعدالة (World Justice Project) في 8-12 تموز/يوليو/ 2013. ومحاضرة ألقاها في المؤتمر الأكاديمي الذي نظمه مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان في كانون الأول /ديسمبر العام 2004، وهي بعنوان المثقف والحريات الأكاديمية والبحث العلمي". ومحاضرة ألقاها في لندن في ديوان الكوفة (الكوفة كاليري)، في العام 1996 وهي بعنوان " المثقف والحرية الفكرية" بدعوة من جمعية الثقافة العربية. • أنظر، شعبان عبد الحسين – المثقف وأسئلة التغيير، مجلة حمورابي، العدد6، السنة الثانية، 2013. أنظر كذلك كتابنا "المثقّف وفقه الأزمة – ما بعد الشيوعية الأولى" دار بيسان، بيروت، 2016، ص 165 وما بعدها. كما يمكن مقارنة حوارنا مع المختفي قسرياً "توفيق التميمي" والذي صدر بكتاب بعنوان "المثقّف في وعيه الشقي"، دار بيسان، بيروت، 2014.

* أكاديمي ومفكر – نائب رئيس جامعة اللاّعنف وحقوق الإنسان (أونور)، بيروت. له أكثر من 70 مؤلفاً في قضايا الفكر والقانون والسياسة الدولية والأديان والثقافة والأدب والمجتمع المدني، وحائز على جائزة أبرز مناضل لحقوق الإنسان في العالم العربي، القاهرة، 2003.

للتغيير والانتقال الديمقراطي المنشود، إذْ لا يمكن الحديث عن تحوّل ديمقراطي حقيقي دون حكم القانون والشرعية الدستورية واستقلال القضاء.

وتلك تمثّل فضاءً رحباً للثقافة والإبداع، فالثقافة مثل الحياة، شأن متطوّر ومتغيّر، ولذلك فإن مثقف اليوم يواجه تحدّيات لم تكن من قبل قد واجهت أسلافه من المثقفين، بحكم تعقّد الحياة وتعاظم مشاكلها. وإذا كان وقع مثل هذا التحدي شديداً على المثقف العربي والعالمثالثي، إلاّ أن المسألة لا تقتصر عليهم وحدهم، بل تشمل مثقفي العالم أجمع، بما فيه الدول الصناعية المتقدمة، وإنْ كان الأمر مختلفاً من زاوية الحرّيات واحترام حقوق الإنسان، فقد أصبح العالم "قرية كونية" واقتربت المسافات بين الدول والأمم والمجتمعات على نحو غير مسبوق في التاريخ البشري، مثلما حصل ذلك خلال العقدين الماضيين [1].

وإذا كانت الحرّية تجسّد هاجس الوجود الإنساني منذ الأزل، خصوصاً صراع الإنسان ضد الإنسان وصراعه ضد الطبيعة، فإنها ظلّت تمثّل الحافز الأساسي للصراع بين الخير والشر وبين الظلم والعدل، بغض النظر عن اختلاف الحضارات والأديان، وانقسام الفلسفات والمجتمعات والمجموعات الثقافية المتنوّعة.

ومثلما طرحت موجة التغيير الأخيرة علاقة الحرّية بحكم القانون Rule of Law وموقعها في نظام العدالة Justice وصراع البشر من أجل الوصول إليها، فإنها في الوقت نفسه عكست الحاجة الماسّة إليها، وليس في جوانبها القانونية والفكرية والمعرفية والثقافية فحسب، بل في جوانبها السلوكية والاجتماعية والتربوية والنفسية، الأمر الذي يجعل مسألة جدلية العلاقة بين الثقافة والحرّية، موضوعاً أساسياً ليس للإبداع فحسب، بل وكذلك في مسألة الحرّية الأكاديمية والبحث العلمي، أي علاقة الجامعات بشكل عام بمسألة الحرّية وإنتاج المعرفة.

أولاً– المثقف والثقافة والحرّية

قبل نحو ربع قرن أثار كتاب **إدوارد سعيد "صور المثقف"** [2] جدلاً كبيراً لم ينقطع بالأساس حول معنى ودور ووظيفة "المثقف" بشكل عام والمثقف العربي بشكل خاص، خصوصاً في ظلّ التطورات

1– انظر: مؤلف جماعي– المثقف العربي– همومه وعطاؤه، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، كانون الأول/ديسمبر/1995. ويعتبر هذا الكتاب مرجعياً بخصوص دور المثقف في الماضي والحاضر، وقد ساهمت نخبة متميّزة في إعداد الدراسات والأبحاث والنقاشات.

2– انظر: سعيد ، ادوارد– صورة المثقف، دار النهار للنشر ، بيروت، 2004.

العاصفة التي شهدتها العقود الثلاثة المنصرمة، من المرحلة الجديدة من: "العولمة" والثورة العلمية– التقنية والتقدّم الهائل في المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الإعلام والطفرة الرقمية " الديجيتل" والذكاء الإصطناعي واقتصاد المعرفة في ظلّ الطور الرابع للثورة الصناعية، ذلك أن مصطلح "المثقف" يعتبر مستحدثاً في اللغة العربية من أصل كلمة "Intellectual" حيث كانت العرب لوقت قريب تستخدم مصطلح "**الأديب**" أو تطلق لفظة "**الكاتب**" على ما تقصده بالمثقف اليوم أو ما يقع في دائرته[1].

وإذا كان المثقف اليوم وريث " الكاتب" أو الفقيه في المجتمع العربي التقليدي، فإنه في المجتمع المعاصر، أصبح نقيضاً "مباشراً" أحياناً لمثقف "الأمس"، خصوصاً إذا اتّخذ التنوير منهجاً والتجديد وسيلة، لاسيّما في نقل العلوم والأفكار والقيم والمؤسسات الحديثة، وكل ماله علاقة بالحداثة، وذلك عن طريق التربية والتعليم ونقل المعرفة والعلوم الحديثة، وعلى الرغم من وجود اختلاف بين التنوير والتجديد وبين الإصلاح والتطور التدريجي، فقد احتل المثقفون سواءً دعاة التجديد والحداثة أو دعاة الإصلاح والتطور التدريجي، دوراً مؤثراً في المجتمع، وذلك بالقرب من الجهات السياسية المتنفذة في الدولة، أو خارجها، أو حين لعبوا دور الوسيط بين المجتمع والدولة .

السلطة المعرفيّة

وتاريخياً ارتكزت السلطة المعرفية على ثلاثة أطراف هي: **الحاكم** الذي بيده المُلك أي السلطة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الكثير من الأحيان، **والعالِم** ثانياً الذي يمثل سلطة الفقيه الديني أو رجل الدين (الوسيط ، والمؤدلج لما يريده الحاكم وحلقة الوصل مع الرعيّة) وهو ما يطلق عليه الآيديولوجست، أي الذي ينظّر للحاكم أو ينمّق خطابه أو يزوّقه. باختصار إن وظيفته تتركز على الترويج بأشكال مختلفة لسياسة الحاكم ونهجه وممارساته، **والعامّة** ثالثاً، وهم المتلقون الذين يمثّلون الرعيّة أو المواطنين أو الشعب بالمفهوم الحديث.

1– intellectual كلمة انكليزية مشتقة من intellect التي معناها العقل أو الفكر، ومثل هذا الاستخدام يرد في اللغات الأخرى، لكن معناه العربي مأخوذ من كلمة Culture. وقد اتّسع مفهوم المثقف ليشمل جميع الذين يشتغلون بالثقافة، نشاطاً وإبداعاً وفي المجالات المختلفة من الأدب إلى الفن وكذلك العلم والدين .

والثقافة في تعريفها المبسّط هي مجموع عناصر الحياة وأشكالها ومظاهرها في مجتمع من المجتمعات .

انظر : الجابري، محمد عابد– المثقفون في الحضارة العربية – الإسلامية، حفريات استكشافية في كتاب " المثقف العربي– همومه وعطاءه "، مصدر سابق ص 37–82.

انظر : الدجاني، أحمد صدقي، لمحة تاريخية : حضارات إنسانية رئيسية وعلاقة مثقفين بمجتمعاتهم، مؤلف جماعي، المصدر السابق، 18.

من أين يستمدّ المثقّف سلطته؟

أما اليوم فقد اختلف الأمر كلّياً فلم تعد سلطة "الكاتب" (المثقف) "الجديد" تستمد قوتها من الدين كما كان في الماضي (وإنْ كان للدين ورجل الدين قوامهما الخاص وتأثيرهما الكبير، لاسيّما في دول العالم الثالث)، حيث أخذ المثقف بالمصطلح الحديث تدريجياً يؤثّر في الرأي العام ويساهم في تنمية العقل والوجدان وفي تجسيد الأخلاق ونشر الافكار، مع إن هذه المكانة تصطدم في أحيان كثيرة بدور السياسي وموقعه في سلطة القرار، وإذا كان مثل هذا التأثير كبيراً في العالم المتقدّم والدول الديمقراطية، الاّ أنه لا يزال محدوداً جداً في ما نطلق عليه " الدول النامية" أو بلدان العالم الثالث، خصوصاً حين يُراد للمثقف في الكثير من الأحيان أن يتحوّل إلى ملحق لدور السياسي، أو لمن بيده السلطة بحيث يكون تابعاً لها وله، حيث يتلقى مكرماته ويحوز على رضاه ومباركته، مقابل دعمه لسياسته وممارساته، ومع ذلك لا تزال الفجوة واسعة وعميقة بين صاحب القرار وبين المثقف، حتى وإن احتاج الأول إلى الثاني لتسويق خطابه وتزويقه أحياناً، أو حتى إذا اضطرّ المثقف للتنازل والمداهنة.

واذا كان للسلطة السياسية أدواتها ووسائلها تسعى لبسط نفوذها وفرض هيبتها، فالمعرفة على تعبير المفكر والفيلسوف البريطاني **بيكون**[1] هي سلطة، أي أن سلطة المثقف هي معرفته ووسيلته الابداعية لنشر ثقافته وبسط سلطانه، وكما يقال المعرفة: قوّة أو سلطة [2] Knowledge is power ، الاّ أن سلطة المعرفة تختلف عن السلطة السياسية والعسكرية من حيث التأثير والسلطان والجبروت، إذْ أن الأخيرة تمتلك أدوات القمع، وبإمكانها أيضاً استخدام أدوات المعرفة والثقافة لفرض سلطتها القمعية، مثلما يمكنها استخدام نفوذها الاقتصادي والمالي لتطويع المثقف أو شراء سكوته مقابل.

وقد استخدمت الكثير من الأنظمة على نحو مترابط القمع السياسي البوليسي مرافقاً للقمع الإيديولوجي والثقافي، وهو الأمر الذي ترك تأثيراته السلبية الضارة والخطيرة على المثقف وإبداعه، إذْ كان عليه لا احترام ثقافته بمعنى سلطته، بل النأي بنفسه عن الاستخدام التوظيفي لثقافته من جانب السلطات لإضفاء مشروعية على القمع السياسي ، فالمثقف الذي لا يخدم معرفته وثقافته، فانه بالتالي لا يحترم سلطته ، أو يتنازل عنها، لحساب غيره، وبالتالي سيفقد حريته.

1- فرانسيس بيكون ولد في لندن العام 1561 وتوفي في العام 1626 ودرس في جامعة كامبريج وعمل في الدبلوماسية (موظفاً في سفارة بلاده في باريس) ثم أصبح مستشاراً للملكة إليزابيت، هو فيلسوف " الملاحظة والتجريب" ورجل دولة وكاتب انكليزي، وتقوم فلسفته على "الشك واليقين" أي أن الإنسان الذي يبدأ باليقين ينتهي إلى الشك والعكس من ذلك، فإنه لو اكتفى بالبدء بالشك لانتهى إلى اليقين. يقول بيكون إن إفساح المجال أمام الشك له فائدتان، الأولى تكون كالدرع الواقي للفلسفة من الأخطاء، والثانية تكون حافزاً للاستزادة من المعرفة.

2- انظر: بيكون، فرانسيس ، ويكيبيديا – الموسوعة الحرة، انترنيت.

من هو المثقّف؟

المثقف هو فاعل اجتماعي يؤثر في مجتمعه ليس كفرد فحسب، بل كمجموع حين يشترك مع غيره في نشاط مهني أو علمي أو ذهني، بحيث يقرّب بينه وبين أقرانه وبهذا المعنى يمكن أن يكون قوة ديناميكية محرّكة، سواء على الصعيد الاجتماعي أو على الصعيد السياسي[1].

يمكن القول باختصار أن المثقف الحالي حسب **ميشيل فوكو** يجسّد ضمير الإنسان ويوقظ فيه الوعي ويبشّر المجتمع بالحقيقة، وهو ما أطلق عليه اصطلاح "**المثقف الشمولي**"أي حامل رسالة التغيير. أما **جان بول سارتر** الذي مثّل نموذج "المثقف الشمولي" بمواصفات فوكو ، فقد دعا إلى الالتزام من جانب المثقف، وأصبح مفهوم "**المثقف الملتزم**" منذ الخمسينيات شائعاً ، حسب تعبيرات سارتر والأدب الاشتراكي بشكل عام ، خصوصاً ما سمي "**بالمدرسة الواقعية الاشتراكية** "، التي يعتبر الروائي الروسي **مكسيم غوركي** من آبائها المؤسسين منذ صدور روايته "الأم"[2].

وكان **كارل ماركس** قد أعتبر المثقف **ناقداً اجتماعياً** ، يعبّر عن ضمير المجتمع في البحث عن الحقيقة وحددّ وظيفته التي اعتبرها " نقد صارم لكل ما هو موجود ، صرامة تحول دون تراجع النقد ، لا أمام النتائج التي يقود إليها ، ولا أمام الصراع مع السلطة أياً كانت ".

غرامشي والمثقّف العضوي

ودعا **انطونيو غرامشي** 1891 – 1937 إلى " **المثقف العضوي** " الذي يتماهى مع الطبقة (العاملة) ويصبح عقلها المفكّر وقلبها النابض، إلاّ أن مثل هذا الدور تحوّل في الواقع الفعلي وفي الكثير من الأحيان إلى نوع من الاستلاب للأغلبية، وشكل من أشكال البيروقراطية، ونمط صارخ من الاستبداد، خصوصاً في ظل أنظمة شمولية توتاليتارية وهيمنة "أقليّة"، وهو ما عرفته التجربة الاشتراكية العالمية منذ ثورة اكتوبر الروسية في العام 1917. وقد أخذت تلك التجارب بتقليد أعمى، بعض أنظمة "العالم الثالث"

1– قارن: غليون، برهان– تهميش المثقفين ومسألة بناءا لنخبة، كتاب " المثقف العربي – همومه وعطاؤه" مصدر سابق.

2–كان غوركي صديقاً لـ لينين الذي التقاه عام 1905 وهو العام الذي صدرت فيه روايته " الأم" وبعد ثورة أكتوبر أصبح ناقداً لأصدقائه الثوريين رافضاً للمنزلقات الخطيرة التي ساروا فيها، وشمل نقده لينين وتروتسكي اللذان حسب تعبيره لم يكن لديهما فكرة عن الحرية وحقوق الإنسان. وفي العام 1934 وضعه ستالين تحت الإقامة الجبرية في منزله في موسكو، وكان يزوّد خلالها بطبعة خاصة من صحيفة برافدا بحيث لا تحتوي على أخبار التصفيات والاعتقالات . توفي ابنه مكسيم بشكوف عام 1935، ثم توفي هو في 18 كانون الثاني (يناير) 1936 في موسكو، وسط شكوك بأنهما ماتا مسمومين . سميت مدينة نغني نوفغراد التي ولد فيها باسمه "غوركي" منذ العام 1932 حتى العام 1990.

وبعد وفاته أجرت الجهات الرسمية تحقيقاً في موته ومثل أطباؤه أمام المحكمة في العام 1938 وأسندت إليهم اتهامات بارتكاب أخطاء طبية مقصودة لدى العلاج، وتهيئة الظروف للجسم الضعيف ليمرض، ومن ثم إتباع أساليب علاج خاطئة تعرّض المصاب لمضاعفات صعبة وخطيرة وتؤدي به إلى الموت. جدير بالذكر إنه منع من السفر والاستشفاء في إيطاليا حتى وفاته.

وما أطلقنا عليه "أنظمة التحرر الوطني" ومنها في بعض بلداننا العربية، لتضيف عليها نوعاً من القسوة والوحشية والتخلّف.

قضى غرامشي أكثر من 20 سنة من عمره القصير في السجون ، ومن هناك كتب أهم رسائله ودراساته وخرج منها بآراء واستنتاجات اعتبرت من جانب مدرسته الفكرية التقليدية، خروجاً عن النصوص " المقدّسة " ، بل مروقاً ، حيث دعا إلى "**وحدة المثقفين في كل مجتمع من مجتمعات العالم** "، خصوصاً وانه قسّمهم إلى قسمين : القسم **الأول – المثقفون التقليديون** . أما **القسم الثاني** فهم **المثقفون العضويون** الذين يقع عليهم العبء والمسؤولية الكاملة في تحقيق أهداف المجتمع. وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم النخبة أو الصفوة " Elite " [1].

ويعتبر البعض ومنهم الناقد **طرّاد الكبيسي** أن نظرية غرامشي حول النخبة تقترب من نظرية **ميكافيلي** في كتابه " **الأمير** " والمثقف العضوي هو "**الأمير الحديث**"، الذي يمكن أن يصنع القيم الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة عن طريق الممارسة ، لا الافتراضات النظرية.

لقد حدّد غرامشي بذلك وظيفة "**المثقف العضوي**" ، الذي اعتبره **ألتوسير**[2] حامل المعرفة بوصفها عملية تمثيل نظري للموضوعات الخارجية ، أي منتج الوعي. وركّز **ماركوز**[3] على أن مهمة الفكر هي الرفض ، أي كسر حدة الواقع والسيطرة عليه.

فمن هو المثقف إذن بعد هذه التوصيفات **وما هي حدود حريته الفكرية ؟**

أذكر نموذجين من المثقفين، **الأول** حسب توصيف **غرامشي** فهو " كل إنسان في النهاية، يمارس خارج مهنته، فعالية ثقافية ما ، فهو فيلسوف ، فنان ، صاحب رأي ، إنه يشارك في تقديم تصوّر عن العالم ،

1- انظر: غرامشي ، انطونيو- رسائل من السجن ، طوى للثقافة والنشر والإعلام، 2014.

2- لويس ألتوسير ، ولد في الجزائر(العام 1918) إبان الاحتلال الفرنسي ثم انتقل إلى باريس وأصبح أحد منظرّي الحزب الشيوعي الفرنسي وأستاذاً للفلسفة، وهو من أسهم في بناء المدرسة البنيوية. سُجن في معسكر ألماني لأسرى الحرب وبسبب ذلك أصيب بنوبات من الاضطراب النفسي وبوضع صحي سيء، اتهم بقتل زوجته خنقاً في العام 1980. وقضى ثلاث سنوات من حياته بعد ذلك في مستشفى سانت – آن النفسي، توفي في العام 1990، وكان من دعاة اجتثاث الستالينية بعد المؤتمر العشرين لحزب الشيوعي السوفييتي، مثل روجيه غارودي وجان بول سارتر وغيرهم.

3- هربرت ماركوزه، ولد في برلين العام 1889 وتوفي العام 1979 وهاجر إلى سويسرا بعد هيمنة هتلر واستلام الحزب الاشتراكي القومي (النازي) السلطة العام 1933 ، ثم هاجر بعدها للولايات المتحدة، وكان من منتسبي جماعة فرانكفورت الثقافية مع ماكس هوركهايمر وثيودور أودرنو وتميّز بحضوره في الميدان الطلابي ، ومن أشهر كتبه : "الإنسان ذو البعد الواحد" الذي قال فيه باختفاء الدور الفعّال للطبقة البرجوازية وللطبقة العاملة على حد سواء، وذلك لحساب العقلانية العلمية التقنية. ومن كتبه المتميزة الأخرى " الحب والحضارة" الذي دعا فيه إلى التحرّر الاجتماعي عن طريق الإشباع الجنسي. وكتاب " العقل والثورة".

له سلوك أخلاقي واعي ... إنه إذن يساهم في دعم تصوّر ما عن العالم أو تعديله، أي أنه يساهم في ميلاد أنماط جديدة للتفكير"[1].

أما النموذج **الثاني**، فهو الذي أخذ به **سارتر**، الذي لا يميل إلى لإضفاء صفة المثقف على العالِم " ... لن يُسمّى بالمثقف، العلماء الذين يشتغلون على تشطير الذرة لتحسين أسلحة الحرب الذرية، فهؤلاء علماء ... ولكن إذا اجتمع العلماء أنفسهم ووقّعوا بياناً يحذّر الرأي العام من استعمال القنبلة الذرية، فعندئذ يتحوّلون إلى مثقفين..."[2].

وحسب المفكر الأنثروبولوجي البريطاني **تايلور** (أواخر القرن التاسع عشر)[3] فان المثقف هو " **ذلك الكلّ المعقد ، الذي يتضمن المعرفة والقصيدة والأخلاق والقانون والتقاليد** ، وكل ما يكتسبه الإنسان باعتباره عضواً في مجتمع إنساني ".

لقد تحدّث **ابن خلدون**[4] عن العمران بطوريه الحضري والبدوي ، أي الحياة الاجتماعية بمختلف ألوانها وأشكالها ، بما تعني الحضارة. وهو ما دعا إليه **المفكر العربي المعاصر قسطنطين زريق** حين اعتبرها " نمط من الحياة يتميز بخطوط وألوان من التقدم والرقي " والمثقف مثلما ذهب إليه زريق بحاجة إلى **معرفة وعقلانية وإلتصاق بقضايا المجتمع**[5].

وقديماً قالت العرب : إن المتأدّبِ هو " من يعرف شيئاً عن كل شيء ، ويعرف كل شيئ عن شيء ". والأدب بمعناه الواسع الثقافة وهو " الأخذ من كل علم بطرفٍ ". وباستعارة عنوان كتاب **الدكتور أحمد صدقي الدجاني** هو " **عمران لا طغيان** "[6].

1- انظر: غرامشي، انطونيو- رسائل السجن ، مصدر سابق.

2- جان بول ساتر ، فيلسوف وروائي وكاتب مسرحي وناقد أدبي وناشط سياسي فرنسي، ولد في العام 1905 وتوفي في العام 1980، خلال فترة الاحتلال الألماني لفرنسا انخرط في المقاومة الفرنسية وعاش حياته مع رفيقته سيمون دي بوفوار ويعتبر صاحب النظرية الوجودية، ومن مؤلفاته كتاب " الوجود والعدم" وكتاب "نقد العقل الجدلي" ومن رواياته " الغثيان"و "طريق الحرية" و" مسرحية الذباب" و" مسرحية العاهرة الفاضلة" . ومما يؤسف له أن مواقفه إزاء الصراع العربي- الإسرائيلي قد تغيّرت في سنواته الأخيرة، خصوصاً دعوته إلى الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل وترديد مسألة الدفاع عن أمنها، دون أن يربط ذلك بالاعتراف بحق تقرير مصير الشعب العربي الفلسطيني.

3- انظر: يعتبر السر أدورد تايلور أول أستاذ لعلم الأنثروبولوجيا في جامعة أكسفورد في العام 1884 والانتروبولوجيا هي علم الإنسان، أي الدراسة العلمية للإنسان في الماضي والحاضر التي تستند على العلوم الاجتماعية والإنسانية وعلوم الحياة، وقد نحتت كلمة الانثربولوجيا من كلمتين يونانيتين هما : Anthropos ومعناها "الإنسان" وLogos ومعناها " علم".

4- انظر: مقدمة ابن خلدون ، (العلامة عبد الرحمن بن خلدون) مراجعة وتعليق عبد الباقي خريّف، سيلدار، تونس، 2006.

5-انظر: زريق، قسطنطين – الأعمال الفكرية العامة (عدة مجلّدات) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ابتداء من العام 2001.

6-قارن، الدجاني، أحمد صدقي – كتاب : عمران لا طغيان، دار المستقبل العربي، القاهرة،1994.

والرأي عندي إن المعنى الاجتماعي اليوم لكلمة " المثقف " يتسّع ليشمل ، كلّ من اشتغل بالثقافة إبداعاً ونشاطاً بما يتضمن العاملين في حقل العلوم الطبيعية والدين والأدب والفن والفلسفة والكتابة والصحافة والتأليف وغيرها.

تحديّات المثقّف

ويواجه مثقف اليوم وبخاصة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية **أربع سلطات عاتية:**

السلطة الأولى هي السلطة الحاكمة، أي التي تحكم بصورة رسمية، وتحاول هذه السلطة تطويع المثقف أو تدجينه، أما بالاقناع وإن لم يقتنع فبالاقتلاع وذلك بمحاربته بلقمة الخبز أو بمقص الرقيب أو بالعزل أو الاتهام أو السجن أوالنفي أو بكاتم الصوت الذي يلاحقه ، أي بـ "القمع الفكري والآيديولوجي أو بالقمع البوليسي ". وقد استعارت بعض المعارضات وربما بالعدوى أخلاق الجلاّد أحياناً.

أما **السلطة الثانية** فهي **السلطة التقليدية** أو ما نطلق عليه **الثيوقراطية الدينية**، وهي وإنْ لعبت أدواراً ايجابية في تخريج النخب، الاّ أنها وقفت في بعض الأحيان ضد عمليات التطوّر والتحديث تحت عناوين مختلفة ، فتراها تتدخل أحياناً في حرق الكتب واباحة دم المثقف وتحريم الأفكار لدرجة أن الحداثة والشعر الحرّ يصبحان "**بدعة وضلال**" ، فما بالك بالمسرح والموسيقى والنحت والرقص وغيرها.

وليست الثيوقراطية الدينية وحدها كابحاً للمثقف وتشكل تحدّياً حقيقياً لجوهر حرية المثقف، بل هناك تشكيلات ما قبل الدولة مثل الطائفية والمذهبية والاستعلاء والتعصب القومي والعشائرية والجهوية والمناطقية وغيرها. يكفي هنا أن نشير إلى تنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام " **داعش**" وما قام به بعد احتلال الموصل في 10 حزيران/يونيو/العام 2014 من حرق للكتب والمكتبات وتجريف للآثار والممتلكات الثقافية أو تدمير للنمرود العظيم والحضر الخالد وإعدام "للثور المجنح "، بتلك الطريقة الهمجية، إضافة إلى استباحة المسيحيين وتخييرهم بين التأسلم الداعشي أو دفع الجزية أو الرحيل، فضلاً عن استهداف الإيزيديين وسبي نسائهم [1].

لنتصوّر كيف يتم التعامل مع المبدعين، حيث يصبح كتاباً مثل " **ألف ليلة وليلة** " أو " **رباعيات الخيام** " لعمر الخيام أو " **أولاد حارتنا**" **لنجيب محفوظ** أقرب إلى الزندقة ، ويتم اغتيال الشيخ الجليل **حسين مروة** والمفكر المبدع **مهدي عامل** والباحث **فرج فوده** ويلاحق **نصر حامد أبو زيد** ويقاضي بتفريق زوجته (بما يسمّى بالحِسبة) بإسم الدين وتثار فتنة في القاهرة ضد **حيدر حيدر** وروايته وليمة لأعشاب

1–انظر: شعبان ، عبد الحسين– " أغصان الكرمة – المسيحيون العرب"، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت– بغداد، 2015.

البحر " رغم مرور 17 عاماً على صدورها ، وكذلك أثيرت حملة دعائية ضد الفنان اللبناني **مارسيل خليفة** بحجة تجاوزه على "المقدّسات".

كلّ ذلك يجري باسم الدين في حين أن غاية كل دين هي الإنسان الحر، وذلك بعيداً عن أصابع المفسّرين والمؤّلين الذين يدّعون أنهم وكلاء الله، ويتم تدمير العقل ونعمة التفكير، وهو موهبة ربّانية، ميزّ بها الباري عباده عن سائر المخلوقات، بل الثقافة كقيمة عليا تحت مزاعم مختلفة، فالإنسان هو جوهر كل دين وهدفه الذي يتجلّى بالرحمة والغفران والتسامح والصفح والتآزر والحوار " ... **وجادلهم بالتي هي أحسن...**"[1].

إن مثل تلك الاجراءات والتنظيرات والمواقف المتشنّجة التي تتعكّز على الدين، لا يجمعها جامع مع الدين الإسلامي أو المسيحي أو أي دين آخر. ولا يمكن أن يجتمع الدين بما فيه من مُثل وقيم إنسانية مع التصفية الجسدية بسبب الاختلاف في الرأي والتحريم للافكار والآراء[2].

وفي الوقت الذي ينبري بعض رجال الدين المتطرفين والمتعصبين والغلاة برفع أصبع الاتهام إزاء أي رأي حرّ أو عمل إبداعي يفسرونه على طريقتهم "الظلامية" ، تراهم يسكتون حين يُنتهك تراث العرب والمسلمين وتُداس كراماتهم كلّ يوم وكل ساعة، على مرأى ومسمع من السلطة التقليدية ، سواءً بالاحتلال أو بالتبعية أو السجون أو الحصار أو الجوع أو الأمية أو التخلف ، أو كل ذلك، ولا يتم تحريك ساكن أو رفع الصوت " **ضد سلطان جائر** "!

ولا أدري كيف يتم السكوت مثلاً على ما قامت به **القوات الإسرائيلية** المحتلة من انتهاكات صارخة وسافرة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها محاولة **تهويد القدس** والاستمرار في بناء المستوطنات وطرد السكان العرب والعدوان المتكرر على غزة، وكذلك ما قامت به **القوات المحتلة في العراق** من أعمال وحشية، أو ما تقوم به أنظمة عربية إزاء شعوبها، في حين تستثار "الغيرة" ويشمّر البعض عن ساعده ازاء نص ابداعي قابل للتفسير وفق قراءات متعدّدة ومختلفة أو لرسوم كاريكاتيرية مسيئة للرسول، أو غير ذلك.

المسلمون: سلطات ومؤسسات وشعوب، نظروا إلى بعض النصوص الإبداعية في العهود الإسلامية الأولى بشكل أكثر انفتاحاً وتسامحاً من واقعنا الراهن، وفي حين أن الذين يدعّون أنهم يسيرون على هدى السلف تراهم يتّخذون مواقف متطرّفة، بل مفرطة في الغلو والتعصّب ولا يجمعها جامع مع

1- انظر: سورة النحل – الآية رقم 125، القرآن الكريم.

2- انظر: موليز، جان ماري- نزع سلاح الآلهة: المسيحية والإسلام من منظور فريضة اللاعنف ، ترجمة ديمتري أثيرينوس، جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان، بيروت، 2015.

الإسلام وروحه السمحاء ورسالته الإنسانية، لا بشأن بعض النصوص في الحاضر، بل بخصوص تلك النصوص التي مضى عليها مئات السنين، أيضاً طالما لا تنسجم مع توجهاتهم السوداوية ونظرتهم الدونية إزاء الآخر.

أما **السلطة الثالثة** التي تواجه المثقف **فهي قوة العادات والتقاليد وسكونية المجتمع** الذي يستجيب للصوت الأعلى ، أما تأمُّل الفكر ودقته وعمقه وأجوائه الرحبة فتراها بعيدة عن " العقل السائد " الذي ليس من السهولة صدمه ، مع معوّقات وعراقيل وتخلّف. إن العادات والتقاليد تشكّل أحياناً عائقاً أمام تقدّم المجتمع، خصوصاً إذا وقفت حجر عثرة باعتبارها سلطة ضد أي تغيير ، سواءً كان "الموروث" دينياً أو طائفياً أو عشائرياً أو اجتماعياً أو غير ذلك.

وتعتبر **السلطة الرابعة** التي تقف بوجه المثقف هي **السلطة الاقتصادية**، وإنْ لم تكن مفصولة مادياً ومعنوياً عن السلطة السياسية في العالم الثالث، فثمة روابط قوية بينهما، سواء في ظلّ أنظمة شمولية واستبدادية، أكانت يسارية أو يمينية أو دينية، فهي تسعى لتطويع المثقف، مستغلة حاجته المادية والمعنوية إلى العمل، وتعمل على تسخير إبداعه لمصلحتها، وتتعامل معه كربّ عمل، وما عليه إلاّ تنفيذ شروط ومستلزمات عمله!

إن المفهوم الواسع للثقافة يشمل أنواع وأشكال المعرفة والمعتقدات والفنون والآداب والأخلاق والقيم والعادات والتقاليد ونمط العيش والسلوك. أما المفهوم الضيق للثقافة فيشمل الانتاج الفكري والإبداعي بشكل عام، ولعلّ مفهوم الثقافة أقرب إلى التقدّم المادي، الاقتصادي والتقني والعلمي. وفي ثقافتنا فإن مكوناتها تستند إلى اللغة والدين والتراث، بكل ما تحمله من مركبات.

هاجس الحرية

الحرّية هي التي تجسّد الهاجس الإنساني والتحدّي الأكبر للمثقف، ولعلّ التراث الإنساني يزخر بنماذج خالدة على تفاعل المثقف مع مجتمعه . وقد دوّنت حضارة بابل التي سُجّلت على الألواح الطينية " **ملحمة كلكامش** " الباحث عن الخلود ، فبعد مسيرة طويلة بحثاً عن " **أوتانابشيم** " يقول كلكامش بطل الطوفان في حوار على لسان "**سيدوري** " إحدى حوريات الماء التي إلتقاها كلكامش بعد نجاته مهتزّاً لموت صديقه " **أنكيدو** " مردّداً :

وجدت حياتي ... أينبغي إذن أن أموت أنا أيضاً كما مات أنكيدو؟

إن اليأس يملأ قلبي!!.

- **فتخاطبه سيدوري عند تلك الضفة النائية... :**

إلى أين تجري على هذا النحو ياكلكامش ؟

إنك لن تعثر أبداً على حياة الخلود التي تبحث عنها

فحين خلق الإله البشر

قدّر عليهم الموت

وجعل الخلود لنفسه وحده

وخيرٌ لك أن تملأ بطنك

وأن تظّل مرحاً ليل نهار

وعليك بإرتداء الثياب الجميلة

واغسل جسمك واستحمّ

وانظرْ بحنان إلى صغيرك وهو يمسكُ بيدك

ولتُسعدْ امرأتك التي تلتصق بك

فذلك هو المصير الوحيد المُتاح للبشر

إن المثقف الحالي يعاني من ضغوط كثيرة، خصوصاً في ظلّ التطورات التي شهدها العالم وبعد حقبة النفط والانهيارات الدراماتيكية التي عصفت بالنظام الدولي الثنائي القطبية الذي أقيم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وسيادة قطبية آحادية وبخاصة بعد انتهاء عهد "الحرب الباردة"، واحتدام نار الصراع الايديولوجي الدولي وتحوّله من شكل إلى شكل جديد، خصوصاً ازاء المنطقة العربية والإسلامية واعتبار التهديد الإسلامي، بل الإسلام عموماً أحياناً، يمثّل خطراً على العالم، تعاظم بعد احداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 الإرهابية الاجرامية، ومن ثم ما سمّي الحرب الدولية على الإرهاب واحتلال افغانستان والعراق وتداعياته على الوضع الدولي...

كلّ هذه التطوّرات، إضافة إلى بعض حالات الإحباط التي أعقبت الربيع العربي، خصوصاً بهيمنة " الأخوان" والجماعات الإسلامية على مقاليد السلطة في بعض البلدان العربية وانفلات الفوضى وتدهور الوضع الأمني، أثّرت على نحو بليغ على المثقف، خصوصاً في البلدان التي جرت فيها التغييرات مثل **تونس ومصر وليبيا واليمن**، وانعكاسها على بلدان عربية أخرى، ولا سيّما بعد فشل المشاريع اليسارية والقومية السابقة وترنّح المشروع الإسلامي، والانقسام الحاد في مجتمعات التغيير بين

أتباع الأنظمة السابقة والأنظمة الجديدة، وبين الإسلاميين والعلمانيين، مما زاد في يأس شرائح واسعة من المثقفين، بل أدّى إلى انطفاء روحهم في الكثير من الحالات، بعد أن كانت متّقدة وتنتظر التغيير.

حريّة التعبير

فالمثقف إضافة إلى همومه العامة التي هي هموم المجتمع ، ظلّ هاجسه المفقود، هو **حرّية التعبير**، فتراه إمّا إلتحق تابعاً بالسلطات ينمّق لها أطباق الآيديولوجيا على طريقة صاحبنا **هلال الصابيء** ، الذي كتب إلى عضد الدولة البويهي ، كتاباً عن " **بني بويه**" فلمّا سأله أحدهم أحقاً فعلت ذلك؟ فأجابه نعم ، إنها "**أباطيل ننمقها وأكاذيب نلفّقها** " وذلك في مقاربة للمثقف الترزي الذي يعتمد " التشاطر" و" الفهلوة" وتنميط ونمذجة ما يريده صاحب القرار، بمعنى مثقف برسم الطلب وعند الحاجة، خصوصاً بربط شبكة اتصال مع مؤسسات المقاولة الثقافية ومن هؤلاء كثيرون في السابق والحاضر، أو على طريقة **أبو حيان التوحيدي** ، الذي كتب وناقش وحاور وجادل وساجل طيلة سبعة عقود قضاها في أتون المعركة الفكرية والثقافية في عصره، فلما بلغ شأوه ، وهو على مشارف التسعين ، أطعم كل ما كتبه إلى النيران قائلاً ، أنه أحرقها لقلّة جدواها وضّناً بها على من لا يعرف قدرها بعد موته.

أنواع المثقّفين

وهو أقرب إلى المثقف الانتحاري الذي فضّل " العزلة المجيدة"، ففي حالات كثيرة كان عدد من المثقفين يفضّلون الانكفاء أو الابتعاد عن الأضواء، بل ويمتنعون عن النشر أو المشاركة في الحياة العامة، حين لم يكن لديهم خيار، وهكذا خسرنا إبداعهم لحين إن لم نخسره دائماً، وقد استعاد بعض المثقفين نفسه.

أو على طريقة **جمال حمدان** في مصر الذي اختار العزلة وسيلة للاحتجاج في فترة صعود الحقبة البترودولارية التي أدت إلى "تعقيم" (من العُقْم) المثقف العربي وحوّلته من مثقف "عضوي" و"طليعي" إلى مثقف مدجّن ساعياً وراء الرزق والمال والرفاه الفردي، أياً كان مصدره حسب محمود عبد الفضيل [1].

ويصنّف عبد الفضيل المثقفين إلى: **المثقف المراوغ** الذي لا يعطي موقفاً، فلكل شيء ماله وما عليه، وينبغي عدم التسرّع في إصدار الأحكام، وهو يبحث عن مسبّب للهروب ويراهن على ما هو قائم ويستخدم مصطلحات مراوغة أيضاً، **والمثقف الترزي** الأقل موهبة وتأثيراً من المثقف المراوغ أو الزئبقي،

1- عبد الفضيل، محمود- المثقف العربي: سعياً وراء الرزق والجاه، في كتاب: المثقف العربي – همومه وعطاؤه، مصدر سابق، ص 123.

ثم هناك **المثقف المقاول** أي مقاول الأفكار وهو يجيد تجهيز المشاريع البحثية بالشروط المناسبة. أما **المثقف الاجترارِي أو السلفي**، فهو الذي يركن إلى الكسل الفكري ويحلو له إعادة اجترار النصوص.

وأخيراً **المثقف الانتحاري** وهو الذي آثر الابتعاد عن الأضواء وذلك كرد فعل على الحياة الثقافية والفكرية والسياسية السائدة في الوطن العربي، حيث سلك نفر من المثقفين طريق الاحتجاج بالصمت أو بالعزلة الكاملة والابتعاد عن المحافل والمنتديات، ومن أمثال هؤلاء يذكر محمود عبد الفضيل، **جمال حمدان ومحمد سلمان حسن**، ويمكن إضافة **ابراهيم كبّة** و**حياة شرارة** التي انتحرت احتجاجاً على الدكتاتورية والحصار و**حسين جميل** قاوم بالصمت وغيرهم [1].

وإضافة إلى هذه التصنيفات هناك **المثقف التجريدي** الذي يبتعد عن بحث القضايا الحساسة ويهرب إلى التجريد وسيلة لتفادي أي نقد للسلطة وممارساتها. وكذلك **المثقف النيوليبرالي** وفي الغالب "**الاغترابي**"، الذي يدعو للتخلي عن التراث لأنه يشكّل معوّقاً للتطور ولدخول عالم الحداثة، وإذا ما أراد العالم العربي اللحاق بالركب العالمي، فعليه أن يمتثل لشروط الحياة الجديدة، التي انتصرت فيها الليبرالية وانهارت فيها الكتلة الاشتراكية.

في حين ذهب **هادي العلوي** (العراق)، هارباً إلى التاريخ حين تحدث عن **المثقف الكوني** باستعادة التاريخ الصوفي العربي– الإسلامي ودمجه بالتاوية الصينية، وليست تلك سوى صورة متعالية عن نموذج طهري نادر للمثقف الافتراضي الذي هو العلوي نفسه[2].

أما **غاليلو**، فقد تجرّع كأس السم على أيدي كهان القرون الوسطى " المظلمة " ومحاكم التفتيش بإسم الدين ، لكن الارض ظلت تدور ... وفي حالات أخرى فضلّ المثقف الانكفاء أو الهرب إلى الأمام ، فخسر نفسه أو خسرنا إبداعه لحين أو لكل الوقت.

وفي عالمنا العربي والإسلامي نماذج كثيرة على تحريم الفكر وتجريم التفكير ومنع حرية التعبير والرأي ورفض الحوار ومصادرة حق الاختلاف والتنكّر للتعددية والتعايش مع الآخر. وسادت تحت يافطات مختلفة فكرة الرأي الواحد الإطلاقي الشمولي، الذي يدّعي امتلاك الحقيقة ، حيث توجب الطاعة على المحكومين حتى وإنْ كانت سلطة الحكام لا تستمد أساسها من العدل والشرعية والقانون.

إن السلطة أياً كانت أنظمتها **ملكية أم جمهورية ، حزبية أم غير حزبية ، عسكرية أم مدنية** يمكن أن تصبح **مُلكاً عضوضاً** كما قالت العرب إذا ترافقت مع محاولات فرض الرأي بالقوة وغياب الرقابة

1– انظر: المصدر السابق، ص 129–130.

2– انظر: شعبان، عبد الحسين–قراءة في فكر هادي العلوي، مجلة الاغتراب الأدبي ، لندن، العدد 54، 1996.

وضعف المساءلة وتعطيل مبدأ سيادة القانون، أما إذا صاحبها وسائل تكنولوجية حديثة وأساليب تضليل جديدة ودعاية سوداء، غدت أكثر قسوة ووحشية ولا إنسانية ، وذلك حين تستهدف انتزاع عقيدة أو التبرؤ منها بالتعذيب والإكراه أو بالديماغوجيا والتزييف.

لقد لعب المثقفون في أواخر القرن الماضي وأوائل العشرين دوراً متميزاً مقتحمين ميادين مهمة. **فشبلي شميل** ومن بعده **سلامة موسى** دعيا لتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار الاشتراكية **وقاسم أمين** نادى بتحرير المرأة **ومحمد عبده** أهتم بتطوير الفكر الديني. أما **الكواكبي** وبعده **الشيخ حسين النائيني** فقد شدّدا على تغيير نظم الحكم وتحدّثا عن "طبائع الاستبداد" ودعا **الأفغاني** إلى الجامعة الإسلامية. ولعمري إن تلك الحركة الإصلاحية تركت تأثيراتها اللاحقة على عموم التطور الفكري في المنطقة وعلى مستوى الصراع العربي التحرري ضد الهيمنة الأجنبية. وكانت حركة المشروطة عام 1906 في إيران والحركة الدستورية عام 1908 والأتاتوركية فيما بعد في تركيا دعوة لتحديث نظم الحكم والتمسك بالدستور.

ومع كل مرحلة التطور اللاحقة سواء بتحقيق الاستقلال أو بعدها، فان الحرّية وبخاصة حرّية الفكر والتفكير واستقلالية البحث العلمي ظلت مفقودة ، بل عوملت باعتبارها منطقة محرّمة ومختومة بالشمع الأحمر وان جرى التخفيف عنها قليلاً فقد تم زرعها بالألغام.

إعتقال العقل

إن إدعاء امتلاك الحقيقة يعني حجب حق الآخر في التعبير والتفكير ، وحسب **أدونيس** ، فان ذلك يعني " **اعتقال العقل** "[1] ، عقل الذات الآخر ، وينطلق مصادرة حق الغير في التعبير من "إرادوية" سياسية مفروضة على الواقع ومرتبطة بالقوة وليس بالعقل وتصبح صورة " الغير " هي صورة العدو ، الخصم ، الرأي الآخر ، المشبوه أو العميل بلغة السياسة والآيدولوجيا، وبلغة بعض رجال الدين المتطرفين تصبح صورة "الآخر"، الكافر والملحد أو الزنديق والمارق.

ويضيف أدونيس، أن مثل هذا النمط من التفكير يعني، قفا السلطة المستبدة، أي (ظهرها)، بمعنى الوجه الآخر للاستبداد. "وجها العملة الواحدة"، فمن لا يحترم الآخر، كيف يمكنه احترام الذات (نفسه)، فليس للطغيان صورة واحدة، بل صورٌ متعددة.

إن حفظ المثقف لكرامته وكرامة الثقافة التي يحملها يقوم على مبلغ إخلاصه لهذه الثقافة على حد تعبير قسطنطين زريق. وقد اختلّت كثيراً معادلة الثقافي بالسياسي سواءً في ظل سيادة الأفكار النازية في

1- انظر: أدونيس- موسيقى الحوت الأزرق، دار الآداب، بيروت، 2002.

ألمانيا والفاشية في إيطاليا أو من خلال هيمنة الستالينية ورائدها في الثقافة "جدانوف"[1] في الإتحاد السوفيتي السابق، والتي شهدت حملة قمع وتصفيات لا نظير لها ، أو خلال فترة المكارثية في الولايات المتحدة التي شهدت حملة إرهاب وبخاصة ضد المثقفين.

وهناك نماذج كثيرة من معاناة المثقفين ، **لوكاش** (المجري) ، و**توليياتي** (الإيطالي) و**غارودي** و**آرغون** (الفرنسيان) و**بريخت** (الالماني) و**غوركي** (الروسي) وعشرات الأمثلة[2]. وفي عالمنا العربي ، دفع أعلام كبار حياتهم دفاعاً عن قيمهم وأفكارهم مثل **شهدي عطيه الشافعي** (مصر) و**المهدي بن بركة** (المغرب) و**كمال جنبلاط** (لبنان) و**عبد الخالق محجوب** (السودان) وماجد أبو شرار (فلسطين) ومنصور الكيخيا (ليبيا) ومحمد باقر الصدر و**عزيز السيد جاسم** و**شفيق الكمالي ومحمد سلمان حسن** و**ابراهيم كبّة** و**حياة شرارة** (العراق).

وكانت معاناة المثقفين تكبر وتتسع مثل **الجواهري، وأدونيس ومحمود درويش، وسعدي يوسف، وبلند الحيدري وأميل حبيبي، وعبد الوهاب البياتي ونجيب محفوظ ومحمد حسنين هيكل ونصر حامد أبو زيد وأحلام مستغانم والسياب ومعين بسيسو ومحمد حسين فضل الله وهادي العلوي وعبد الرحمن منيف وأدوارد سعيد والطاهر وطار وسعدون حمادي وخير الدين حسيب وطارق عزيز وحميد سعيد وسامي مهدي ومظفر النواب وحسن العلوي وشمران الياسري (أبو كاطع) وحيدر حيدر** وعشرات غيرهم ، ضريبة التباس وتداخل المعادلة الثقافية – السياسية.

أعود إلى المعنى الاجتماعي لكلمة "مثقف" اليوم وما له علاقة بالآيديولوجيا، فإن هذا المعنى يتّسع ليشمل كل من اشتغل بالثقافة إبداعاً ونشاطاً، ومن بينهم العاملين في حقل العلوم الطبيعية كما أشرنا. وقد

1- يعدُّ أندريه جدانوف من أشهر منظري الحقبة الستالينية ، وشغل العديد من المناصب مثل حاكم لينينغراد ووزير الدعاية والثقافة والمستشار الثقافي لستالين. ولد في ماريو بول (أوكرانيا) في العام 1896 وتوفي في العام 1948 فيما عُرف بمؤامرة " الأطباء اليهود" الذين تعمّدوا إهمال صحة القياديين الشيوعيين . وينسب لجدانوف المذهب الأدبي المعروف بالجدانوفية Zhdanovismوتعرفه الموسوعة العربية بأنه : نهج سياسي إيديولوجي اشتراكي متشدّد وضع ضوابط ومعايير للكتّاب والفنانين والعلماء في الفترة ما بين–1934 و1953، والمقصود بهذا التعبير هو التأطير الصارم للعمل الإبداعي من خلال هيمنة المضمون على الشكل، وخلق أبطال إيجابيين من أوساط العمال، وفقاً لمفهوم الواقعية الاشتراكية. سادت آراء جدانوف وتطلعاته الساحتين الأدبية والفكرية، كما هيمنت هذه الآراء في معظم البلدان الاشتراكية وأدبيات معظم الأحزاب الشيوعية في العالم، إلاّ أنها سرعان ما أخذت بالتراجع وفقاً للتطورات التاريخية. ومن مقولاته: الصراع الوحيد المسموح بة في الثقافة السوفيتية هو الصراع بين الجيد والأفضل. ويجب ان تكون معرفتنا فعالة وأن نحسن استخدام سلاح النظرية الثورية بشكل كامل ويجب تحطيم العدو به تحت أي قناع يختفى.

2- انظر: محاضرة الكاتب بعنوان " إشكالية السلطة في الفكر العربي – الإسلامي ، جمعية الثقافة العربية، لندن، الكوفة كاليري ، 1996.

أطلق عالم الاجتماع العراقي **علي الوردي** مصطلح " **الثقافة الاجتماعية**" التي هي بنظره "مجموعة التقاليد والقواعد والأفكار الموجودة في كل أمة... وهي تشمل مختلف شؤون الحياة الدينية والأخلاقية والقانونية والفنية والصناعية واللغوية والخرافية" واعتبر الثقافة للأمة أو للشعب كالشخصية للفرد كما شبّهها.

ثانياً- عنصرا الوعي: الحرّية والقانون

للحرّية الفكرية موقع مهم في منظومة الحقوق الأساسية للإنسان، وخصوصاً الحقوق المدنية والسياسية ، فبعد حق الحياة والعيش بسلام ، الذي هو حق مقدس لا يمكن الحديث عن أي من الحقوق دون توفره ، هناك أربعة حقوق وحريات أخذت بها المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنظم حقوق الإنسان، وهو ما نطلق عليه اسم "الشرعة الدولية " ونعني بها: "**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**[1]" الصادر عام 1948 وما بعده " **العهدين الدوليين حول الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**"[2] الصادران عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 واللذان دخلا حيّز التنفيذ في العام 1976، وغيرهما من المواثيق والمعاهدات الدولية.

ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة [3]وما أعقبه من تقنينات وإضافات تطويراً معاصراً لما بدأته الثورة الفرنسية منذ ما يزيد على قرنين من الزمن 1789 ، وقبلها ما تضمنه الدستور الأمريكي عام 1776 بخصوص حقوق الإنسان وبشكل خاص الحقوق والحريات الأساسية والذي أعقبه الدستور الليتواني[4] الذي صدر قبل الدستور الفرنسي بنحو أربعة أشهر، يوم كانت ليتوانيا تضم بيلاروسيا (روسيا البيضاء) وأوكرانيا وأجزاء مهمة من بولونيا وتعتبر من الدول الأوروبية الكبرى.

وعندما نقول الحرّيات الأساسية ، فإننا نعني:

1. حرية الرأي والتعبير.
2. حق الاعتقاد.
3. حق التنظيم الحزبي والنقابي والمهني.

1-انظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،مصدر سابق.

2- انظر: العهدان الدوليان لحقوق الإنسان، الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والثاني الخاص بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993.

3- انظر: ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك ، مارس/ آذار، 1995.

4- أنظر: شعبان عبد الحسين – حكاية الدستور الثاني في العالم الحديث، صحيفة الخليج الإماراتية، الأربعاء 2012/7/11.

4. حق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة.

وقد ورد في **ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** ما يلي: ولمّا كانت الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق ... إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية ، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قُدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو أفسح من الحرية ... فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ".

ونصّت **المادة الأولى** على ما يلي " يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق . وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء ".

وذهبت **المادة الثانية** إلى التأكيد على أن " لكلّ إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، بدون تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد، أو أي وضع آخر بدون أي تفرقة بين الرجال والنساء ". وأكدت **المادة 18** على أن " لكل شخص الحق في حرّية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق ، حرية تغيير دينه أو عقيدته وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتهما سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة".

أما **المادة 19** ، فقد التزمت قضية الدفاع عن حرية الرأي والتعبير ، باعتبارها حقاً أساسياً للإنسان لا يمكن تقييده أو التضييق عليه ، فما بالكم بإلغائه وقد نصّت على أن " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير . ويشمل هذا الحق حرّية اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار وتلّقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت ، دون التقيّد بالحدود الجغرافية ".

ولهذا الغرض تشكّلت منظمة خاصة لحقوق الإنسان وفقاً للمادة 19 تُدعى "Article 19 " **المركز الدولي ضد الرقابة** "، التي تؤكد على حرّية التعبير وتناقل المعلومات ، التي هي حقوق أساسية لا يمكن بدونها الدفاع عن أي من الحقوق الأخرى، بما فيها حق الحياة[1].

ونصّت معظم الدساتير العربية والإسلامية، ولاسيّما بعد الربيع العربي والقوانين الجنائية ، على حرّية التعبير ، لكن هذا الحق يتم تقييده بقانون ليلغيه فعلياً أو يسحبه ويحوله بالممارسة إلى شيء آخر ذي سقف لا يتجاوز ما تريده السلطات، وإلاّ يتم إنزال أقصى العقوبات بالمخالفين. وهناك أمثلة كثيرة وصارخة على حجب حرّية الفكر واستخدام العقوبات الغليظة بموجب "قوانين" و"تشريعات"، بما فيها

1-انظر: شعبان عبد الحسين – الإنسان هو الأصل، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة 2002.

عقوبة الإعدام أحياناً تحت مزاعم مختلفة كالمروق أو الخروج على إجماع الأمة أو إثارة نار الفتنة أو الدعوة إلى الإرهاب أو غير ذلك[1].

أذكر هنا بعض الأمثلة عن حجب حرّية الفكر والتعبير في العراق في ظل النظام السابق واستخدام العقوبات الغليظة بموجب قوانين وتشريعات تصدر من أعلى الهيئات ، ففي 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1976 أصدر **مجلس قيادة الثورة** القرار رقم 1244 ، والذي تم بموجبه إضافة فقرة إلى المادة (200) الشهيرة من قانون العقوبات البغدادي رقم 111 لسنة 1969 حيث نصّت على ما يلي " كلّ من انتمى أو ينتمي إلى حزب البعث... ويثبت انتماؤه بعد انتهاء علاقته بالحزب إلى أية جهة حزبية أو سياسية أخرى أو يعمل لحسابها أو مصلحتها " يعاقب بالإعدام.

وفي 7 حزيران (يونيو) 1978 أضيفت فقرة جديدة إلى المادة (200) الذائعة الصيت وفقاً للقرار 111 الصادر عن مجلس قيادة الثورة مؤكدة "حكم الإعدام" على كلّ من كسب إلى أية جهة حزبية أو سياسية شخص له علاقة بحزب البعث (خلال أو بعد انتهاء علاقته بالحزب)."

ويقدّر الذين أُجبروا على التوقيع على " حكم أنفسهم " بالإعدام بموجب المادة (200) ووفقاً لتعهدات مكتوبة بين عام 1978 – 1980 نحو ربع مليون مواطن ، ممن تعرّضوا للاستجواب أو الاعتقال ، بما له مساس مباشر بالحرّية الفكرية وحرية الرأي والتعبير.

أما القرار رقم 461 الصادر في 31 آذار (مارس) 1980 القاضي بإعدام أعضاء حزب الدعوة الإسلامي فقد صدر بأثر رجعي ، أي أنه يطبّق على الأفعال المرتكبة قبل صدوره ، وهي ظاهرة غريبة وشاذة، وقد اختفى قسرياً وقيل أنه أعدم بعد حوالي عشرة أيام من صدور هذا القانون **المفكر الإسلامي المرموق محمد باقر الصدر وأخته الكاتبة بنت الهدى** في 9 نيسان (أبريل) 1980 ، كما تم تنفيذ حكم الإعدام بمئات ممن اتّهموا بالعمل مع حزب الدعوة والحركة الإسلامية استناداً إلى هذا القرار الغريب. [2]

وللأسف الشديد فإن سياسات العزل والإقصاء استمرت حتى بعد الإطاحة بالنظام السابق، فقد أصدر حكم الاحتلال بموجب قرار الحاكم المدني الأمريكي في العراق قانون اجتثاث البعث، وبموجبه تم حرمان عشرات الآلاف من حقوقهم المدنية، إضافة إلى حقوقهم في العمل والتقاعد، وبعد الحراك الجماهيري في محافظة الأنبار وامتداده إلى خمسة محافظات، أصدرت لجنة خاصة شكلها مجلس الوزراء

1- انظر: شعبان، عبد الحسين- الدستور والدستورية في الفقه العربي الحديث، مجلة التسامح ، العددان 42 و43، كانون الأول (ديسمبر)2013.

2- انظر: تقرير الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية، القاهرة، (إصدار البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، 2002.

برئاسة نائب رئيس الوزراء د. حسين الشهرستاني قرارات بإعادة حق بضع عشرات من الآلاف كانوا محرومين طيلة السنوات العشر من حقهم في التقاعد دون قرار قضائي أو جريمة شخصية.

وحتى بعد صدور قانون المساءلة والعدالة، فإن الحالات التي لا تزال معلقة تشمل عشرات الآلاف من المواطنين، الأمر الذي يحتاج إلى وضع تاريخ زمني لإنهاء مفعول هذه القوانين وإلغاء سياسات العزل والتهميش طبقاً لمفهوم العدالة الانتقالية، ومن كان متهماً بقضية جنائية، فيمكن للقضاء أن يفصل فيها.[1]

لقد أصدر الحاكم المدني الأمريكي في العراق بول بريمر بعد مباشرة عمله مباشرة قراراً يقضي **باجتثاث البعث** بتحريم الأفكار وليس لمساءلة الأفراد المتهمين بالارتكاب، الأمر الذي جعل نهج العزل السياسي سائداً، بل سمة عامة للدولة، في الوقت الذي كان يمكن تقديم المتهمين إلى القضاء دون تحريم العقيدة، وإذا كانت العدالة الانتقالية ضرورة مطلوبة على أوضاع الماضي والحاضر، فإنها لا تنفي أو تستبعد العدالة الجنائية، بل تستخدم وسائل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية مع العدالة الجنائية، ولفترة مؤقتة وانتقالية، بهدف كشف الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر وتعويض الضحايا وإصلاح الأنظمة القانونية والقضائية والأمنية، وصولاً إلى المصالحة الوطنية. [2]

وبهذا المعنى فإن المرتكبين في السابق والحاضر لا بدّ من مساءلتهم وكشف الحقيقة كاملة، لكي لا يفلتوا من العقاب ولكن دون أية كيدية أو انتقام أو ثأر، والأمر يمكن تطبيقه على انتهاكات الحكم السابق وعلى انتهاكات الاحتلال والحكومات التي قامت بعده ولعل الانتهاكات الجسيمة والفادحة التي حصلت بعد الاحتلال ألقت بمسؤوليات جديدة، خصوصاً لكشف ما حصل في سجن أبو غريب والسجون العراقية والأمريكية الأخرى في العراق، بما فيها ما حصل في الفلوجة والنجف والبصرة وكركوك وديالى والموصل من انتهاكات صارخة، إضافة إلى بعض السجون السرّية.

ومن المفارقات أن يكون بعض ضحايا حرّية التعبير عن الرأي أنفسهم الوجه الآخر للاستبداد ومنع الرأي الآخر، حين تقوم بعض منظمات التطرّف بارتكاب وممارسات عنيفة تحت زعم "**إقامة الحد**" باسم مخالفة بعض تعاليم الدين ، في محاولة لتنصيب نفسها فوق القانون ، مشيعةً نوعاً من الإرهاب الاجتماعي ، مبرّرة للسلطات (التي تعتبر أعمالها غير مبررة أصلاً في منع الصوت الآخر وحرية التعبير

1- انظر: شعبان ، عبد الحسين- اجتثاث البعث ... وشيء عن المصالحة والمساءلة والعزل السياسي! جريدة الزمان العراقية ، 5و2007/8/6.

2-انظر: بريمر، بول ، عام قضيته في العراق ، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.

) الإيغال في عمليات التشدّد والتضييق على الحرّيات العامة والخاصة، المدنية والسياسية، وممارسة الإرهاب، بحجة التصدّي لجماعات التطرف وأعمال الإرهاب الفردية ونشر الفضيلة ومحاربة الرذيلة، في حين تمارس هي إرهاباً حكومياً وغير حكومي أحياناً .

وباعتقادي، إن الفكر لا يقابل بالعنف أو الاغتيال أو إخفاء أو تهميش الصوت الآخر ، كما لا يحسم بالقضاء وفي المحاكم، وإنما يُردُّ الفكر بالفكر ، وسماحة الحوار تتّسع لصراع الأفكار. أما جعجعة السلاح فلا تنتج طحيناً ، بل تجعله خليطاً برائحة البارود. والحوار يجب أن يتّجه أولاً وقبل كل شيء بإقرار حق الغير " الآخر " في التعبير وفي التعايش وفي المنافسة السلمية ، ثم لاستخلاص ما هو ضروري لإدامة السلام الأهلي والمجتمعي واحترام حقوق أتباع جميع الأديان والثقافات، وكذلك جميع ألفئات والتكوينات الإثنية والدينية وغيرها، على سبيل المساواة والمواطنة والشراكة خارج مصطلحات الأغلبية والأكثرية، ومفاهيم " الأقليات" التي تستبطن التسيّد والغلبة وتنتقص من مبدأ المساواة مع المجموعات الثقافية الأخرى[1].

حريّة البحث العلمي

وبتقديري إن مكان حرّية الفكر والبحث العلمي والأكاديمي ، هو قاعات الجامعات وأروقة الكليات والمعاهد وحلقات الدرس والبحث والمنابر الفكرية والثقافية، وفي إطارها يتم النقاش والجدل ، فهي المكان الطبيعي والرحب لتبادل الأفكار واستمزاج وجهات النظر وقرع الحجة بالحجة والدليل بالدليل والشك بالشك والبرهان بالبرهان. وفي الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات تبدأ الأسئلة والشكوك وتثور الانتقادات ويتم البحث والاجتهاد في محاولة الوصول إلى أجوبة مقنعة وبراهين.

أما محاكمة الفكر أو محاصرته اجتماعياً لدعاوى سياسية أو اعتبارات لا علاقة لها بالدين، فهذا ليس سوى إصدار حكم بالموت المدني دون محاكمة ، وهو مناقض لروح وجوهر الإسلام الذي يقرّ بمبدأ التسامح، إن عدم الإقرار بمبادئ التسامح أو التنكر لها يعني منع الاجتهاد وتحريم وتكفير أي رأي حرّ وجديد ، بحجة المروق . وتزداد اللوحة قتامة في ظل الدين الواحد حين يتم التمترس الطائفي والمذهبي، وحين يُنظر إلى الآخر كخصم وعدو ، بل أشد عداوة من العدو الحقيقي أحياناً ، وتجري محاولات لإلغاء الفِرَق والمذاهب والاجتهادات وتعميم نظرة أحادية الجانب وفقاً للأفكار الشمولية التي لا تعترف بالغير.

1- انظر: شعبان عبد الحسين- اجتثاث البعث ... وشيء عن المصالحة والمساءلة والعزل السياسي! ، مصدر سابق.

ولا أظن إن مجتمعاً بدون اختلافات أو اجتهادات متعارضة مختلفة أو انقسام في الرأي أو معارضة، موجود، أو أنه وِجدَ في الكون منذ الخليقة ، بل أستطيع القول إن مجتمعاً بلا اختلاف أو تمايز أو خصوصيات ، هو من صنع الخيال ، ولا وجود له على أرض الواقع ، بل أنه مجتمع ميت إنْ وجد ، فالتماثل ضربٌ من المحال.

التعدّدية والتنوّع وحق الاختلاف والاجتهاد، هي بعض عناصر يقظة الوعي ومن أركان تنشيطه بما يساعد على التطوّر والتجدّد ولا تستقيم هوية " الأنا " من دون هوية "الآخر".[1] وجاء في القران الكريم " **... وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ** "[2] والاختلاف لا يلغي الائتلاف بالطبع **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ**" [3] ، وجاء في القرآن الكريم، "**لا إكراه في الدين ، قد تبّين الرشد من الغيّ ...** " [4] وجاء أيضاً، **وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ۖ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ**" [5].

وسمح الإسلام بحرية الخطأ إذا لم يكن مقصوداً، خصوصاً إذا استهدف الاجتهاد الفكري واستنباط الحلول والأحكام، حين أكدّ الفقه الإسلامي عن الرسول يقول: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران, وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر.**« بمعنى أن الخطأ مع الاجتهاد يتحوّل إلى حسنة، لأنه محاولة لاستخدام العقل وكانت بعض الفرق الإسلامية قد أكدت على دور العقل بموازاة النقل خصوصاً فيما يتعلق بكل ما له علاقة بشؤون الحياة **كالمعتزلة والصوفية** وغيرها.

وذهب **الإمام الشافعي** للقول " رأيي على صواب ولكنه يحتمل الخطأ ، ورأي غيري خطأ ، ولكنه يحتمل الصواب ". وهو ردٌ بليغ على أفكار التعصب والانغلاق والعنف وعقلية التحريم والتجريم وفرض الرأي ، التي قادت من الناحية السياسية إلى احتكار الحكم وتبرير مصادرة حقوق الآخرين ، تارة باسم القومية أو بحجة الصراع العربي – الإسرائيلي ، وأخرى باسم الطبقة العاملة ومصالح الكادحين ، وثالثة باسم الدين ، لإسكات أي صوت ولتسويغ فكرة الاستئثار وادعاء امتلاك الحقيقة.

1- انظر: شعبان ، عبد الحسين- جدل الهوّيات في العراق ، – الدولة والمواطنة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.

2- انظر: سورة الروم – أية 22

3- انظر: سورة يونس – الآية 99

4- انظر: سورة البقرة – الآية 256

5- في سورة الكهف – الآية 29

ثالثاً– الحرّية والجامعة

طرحت التغييرات التي حصلت في العديد من البلدان العربية موضوع الحرية الفكرية في الإطار الجامعي والأكاديمي على بساط البحث، خصوصاً في ظل الجدل المُثار سابقاً وحالياً حول النظام التعليمي والتربوي، ومنطلقاته الفكرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لاسيّما موقفه من الآخر ومن الاختلاف والتنوّع والتعددية، وكل ذلك له علاقة بالثقافة وارتباطها العضوي بالحرّية، حيث تشكّل حرّية البحث العلمي ركناً مهماً وأساسياً من أركان تطور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، بل والمجتمع ككل[1].

لقد نما التعليم الجامعي بشكل كبير وبجميع مستوياته في الوطن العربي ، سواء خلال المؤسسات الجامعية ومراكز الأبحاث والدراسات العلمية، وكذلك من خلال الارتفاع الهائل في عدد الطلبة وازدياد أعداد الأساتذة الجامعيين وتعاظم خبراتهم. ومع هذا النمو برزت مشكلات نوعية، لعلّ أهمها موضوع الحرية الفكرية في إطارها الجامعي والأكاديمي، حيث لم يرافق التطور الكمّي في التعليم الجامعي تطوّراً نوعياً، لا في أقطار اليُسر (الغنية بالنفط) ولا في أقطار العُسر ، بل أن بعض أقطار اليُسر بددت الثروات الهائلة على الحروب والمغامرات والصراعات الداخلية والاستخدامات غير الرشيدة واللاعقلانية وغيرها.

وخلال ربع القرن الماضي ازداد عدد الجامعات العربية ومراكز الأبحاث الأكاديمية، زيادة ملحوظة، بالنسبة للجامعات الرسمية أو الأهلية، في حين كان هناك تسرّباً، بزيادة هجرة العقول والأدمغة المفكّرة، تساوق طردياً مع اندلاع الحروب والنزاعات وانفلات الوضع الأمني في بعض البلدان، فضلاً عن شحّ الحرّيات وضعف الحوافز المعنوية والمادية.

وكان المجتمع الجامعي يأمل في وضع حد لمحاولات احتواء وتأطير أساتذة الجامعات والباحثين الأساسين في مراكز الأبحاث والدراسات التي راجت في سنوات السبعينيات والثمانينيات ولاسيّما في بعض البلدان التي حدثت فيها تغييرات مؤخراً، والتي قابلها عزوفٌ شديد من جانب الأساتذة والباحثين عن المشاركة في الحياة العامة كردّ فعل طبيعي ضد محاولات قسرية لإجبارهم على تطويع وسيلتهم الإبداعية

1– انظر: شعبان، عبد الحسين، المثقف والحرّيات الأكاديمية والبحث العلمي، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2004.
قارن كذلك محاضرتنا في السليمانية ، المنشورة في مجلة الدراسات السياسية والأمنية ، مركز المستقبل للدراسات المستقبلية ، العدد 2، كانون الأول (ديسمبر) 2018. وهي مجلة محكّمة تعُنى بالشؤون السياسية والأمنية.
قارن كذلك مجلة "تسامح" ، العدد الثاني والسبعون ، آذار (مارس) 2021 . وهي مجلة فكرية محكّمة تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان .

والأكاديمية، الاّ أن أشكالاً جديدة من التسيس أو التديين أو التمذهب برزت لدى أوساط جامعية وأكاديمية لم تعرفها أروقة الجامعات من قبل، وانقسم المجتمع الجامعي، إلى أنصار الأنظمة القديمة وأنصار الأنظمة الجديدة، وبين الاتجاهات الإسلامية والعلمانية، وأحياناً بين أتباع هذه الطائفة أو تلك وغير ذلك.

وولّد الانغمار سابقاً في المهمات الوظيفية والابتعاد عن الأضواء شعور باليأس والانكفاء على الذات والانفصام عن المجتمع أحياناً، وذلك تلافياً لمحاولات السلطات توظيف نتاجات الأساتذة والباحثين واستغلال أسمائهم لمصالحها الخاصة ، خصوصاً في ظل أنظمة تعليم عتيقة وإدارات بيروقراطية ومناهج لا تستجيب لروح العصر وأجهزة لا تعرف الرحمة وغياب أو ضمور للحرّية الفكرية وضعف المبادرة وعدم تشجيع حرّية البحث العلمي والأكاديمي.

لقد ظلّ الباحث الأكاديمي والأستاذ الجامعي يعاني من **غياب الحرّية** مثلما يعاني اليوم من **التعصّب والتطرّف والغلو** ومن القيود المفروضة عليه للالتزام بالمناهج "المقررّة " التي غالباً ما تكون ذات اتجاه محدّد "ضيق" ومن الرقابة المختلفة التي جعلته يعيش في بعض البلدان تحت هاجس الرعب، لا سيّما إذا ترافق الأمر مع تهديدات وانفلات للعنف وظلّت حرّية البحث العلمي محدودة، إضافة إلى الأنظمة الجامعية الإدارية ، كالتعيين والدوام والإجازات والمرض والترقيات والتفرّغ، وهذه كلّها معوّقات أمام الباحث وعامل كبح يحدّ من إبداعه ، فضلاً عن ضعف الحوافز في الكثير من الأحيان وتقديم الولاء كشرط أساسي لتولّي المسؤوليات والترقيات وذلك على حساب الكفاءة والإخلاص للوطن.

وانتشرت العديد من الاعتبارات الجديدة – القديمة – التي سبق للكثير من البلدان العربية أن سلكت طريقاً يساعد على تخطيّها أو يخفف من تأثيراتها السلبية بعد أن عانت منها في حقبة سابقة، **الطائفية والشوفينية والعشائرية والجهوية**، وقد لعبت الاعتبارات الحزبية والدينية والطائفية السياسية الضيقة، دوراً كبيراً في التأثير على حرّية الجامعات والبحث العلمي، وعلى الاستفادة من الطاقات والكفاءات العليا لحسابات بعيدة كل البعد عن التقييمات العلمية والأكاديمية.

ففي العراق مثلاً وبعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 ، تم إعفاء نحو 3 آلاف أستاذ جامعي من مواقعهم ، بسبب الاتجاه السياسي وليس بسبب ارتكابات أو إدانات قضائية، ورغم أنه أعيد الكثير منهم ، إلاّ أن الجامعات العراقية ما تزال تعاني من نقص فادح في مستوى الكفاءة ، ولعلّ بعض التعيينات الجديدة لأسباب سياسية أو طائفية أو إثنية قد لعبت دوراً في ذلك، ناهيكم عن اغتيال نحو 450 عالماً واستاذاً جامعياً، وهجرة أعداد كبيرة إلى الخارج بسبب تصاعد أعمال العنف من جهة وممارسات الاحتلال من جهة أخرى، فضلاً عن الفوضى الأمنية، وكذلك بسبب موجة التطهير الطائفي وما رافقها من أعمال

عنف منفلتة من عقالها، مما أضاف عبئاً جديداً على المستوى الجامعي والأكاديمي، خصوصاً وأن هناك آلاف من أساتذة الجامعات والباحثين كانوا قد غادروا العراق بسبب سياسات النظام السابق وبسبب الحروب والحصار.[1]

لقد جرت عمليات "تخريب" للجامعات منذ السبعينيات وتم تفريغ الكثير من أصحاب الكفاءات والمواهب منها ومن مراكز الأبحاث، لاسيّما إذا كانت لا تتفق مع الاتجاه السائد، مما أدى إلى هبوط المستوى الدراسي الجامعي، فضلاً عن نكوص النظام التعليمي، وانعكس ذلك بشكل خطير على الحرّية الفكرية، بالترافق مع عدم مواكبة التطور الدولي، وخصوصاً منجزات العولمة وثورة الاتصالات والتدفق الهائل للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات والطفرة الرقمية "الديجيتل"، الأمر الذي أدى إلى تخلف البرامج الدراسية والمناهج الجامعية، وأصبح بعضها يفوح برائحة النزعات الطائفية والعسكرية أو العنصرية أو العشائرية، وبما يضرّ بمصلحة المجتمع، ويفقده التعايش والسلام الأهلي والاجتماعي، ويؤثر في شخصية الطالب التي ينبغي أن تنمّى لتكوين شخصية عصرية منفتحة وقادرة على استيعاب الجديد وروح العصر.

وبسبب غياب الحرّية الفكرية وفقدان حرية التعبير، فان هجرة كبيرة شهدتها البلدان العربية والبلدان النامية عموماً للعقول والأدمغة المفكِّرة Brain Drain، إضافة إلى تأثير ذلك على الطموح الشخصي للأستاذ والباحث (موضوعياً وذاتياً) وإغراءات أخرى دفعت بأصحاب الكفاءات إلى ترك أوطانهم، حيث يتسرّب سنوياً العديد من العلماء والنابغين والباحثين وأساتذة الجامعات بحثاً عن الحرّية الفكرية والأمان، وتحسين أوضاعهم من الناحية الإبداعية والشخصية، من خلال الفرص التي تتاح لهم خارج بلدانهم ، وفي ذلك نزيف خطير للكفاءات وهدر كبير للموارد[2].

إن الغالبية من أصحاب العقول لا يرغبون في ترك بلدانهم ولا يطمحون بالهجرة ، ولكنهم اضطروا للرحيل بسبب مشكلات ومعوّقات صادفتهم لدى عملهم ، سواء مشكلات البحث العلمي وضيق فسحة الحرّية والتجاوز على حقوقهم الشخصية والعامة ، والتعامل البيروقراطي ، والنظام الإداري ، وحقوق التفرغ العلمي وغيرها.

إن علاقة الباحث بالسلطة هي علاقة ملتبسة في الغالب، خصوصاً ما يتعلق بحريته في البحث والتعبير واستقلاله ، فضلاً عن القيود المفروضة عليه وهاجس المراقبة ، لدرجة أنها أصبحت أكثر تعقيداً وارتياباً من جهة ، وعدائية من جهة أخرى . ومؤخراً استشكل الأمر مع جماعات التطرف ، فأصبح هناك

1- انظر: شعبان ، عبد الحسين- اغتيال العلماء والأكاديميين ، مجلة المستقبل العربي، أيار/مايو 2005.

2- انظر: شعبان ، عبد الحسين، المثقف والحرّيات الأكاديمية والبحث العلمي،مصدر سابق.

شكل من العداء بينها وبين الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات الأكاديمية والفكرية ، لعدم قبولها الرأي الآخر. وتجري في العراق حالياً محاولات لإرغام الطالبات على إرتداء الحجاب ، وعزلهن عن الطلاب ، وقد جرت احتكاكات وأعمال عنف شملت حتى أبناء الأديان الأخرى، كالمسيحيات مثلاً اللواتي يتعرضن لضغوط مضاعفة، إضافة إلى سبي الإيزيديات من قبل تنظيم داعش وبيعهن في سوق النخاسة، والأمر يشمل المسلمين سنّة وشيعة والعرب والكرد والتركمان، والمسيحيين والإيزيديين والصابئة والشبك وغيرهم.

وفي التسعينيات وحدها، سقط أكثر من 100 مثقف ومبدع بينهم أساتذة جامعات في الجزائر، لا لذنب سوى أن بعضهم لا يُقرّ للجماعات المتطرفة أعمالها الإرهابية ، وإنْ كان لا يعارض حقها في الحرية ومعارضة السلطات الحاكمة ولكن بالوسائل السلمية، في حين طحنت أعمال العنف والإرهاب بين الحكومة وجماعات التطرف ما يزيد على 100 ألف مواطن، وهؤلاء ضحايا فرض الرأي بالقوة وبعيداً عن صناديق الاقتراع أو الاحتكام إلى الرأي العام.

أما في العراق، فقد كانت الحصيلة مريعة بعد الاحتلال في العام 2003، حيث شملت قائمة المستهدفين نحو ألفي مثقف من إعلاميين وكتاب وفنانين وأدباء وأطباء وقضاة ومحامين ومهندسين ومدرسين واقتصاديين وغيرهم، واضطرّ مئات الآلاف من السكان إلى النزوح ومثلهم للهجرة إلى بلدان اللجوء، ووصل عدد اللاجئين في فترة النظام السابق وما بعد الاحتلال إلى ما يزيد عن أربعة ملايين عراقي، وإذا كان بعضهم قد عاد بعد فتور الموجة الطائفية – المذهبية التي اشتعلت في العام 2006 و2007، لكن استمرار الإرهاب والعنف، يجعل الكثير من الكفاءات العراقية تستقر في الخارج.

وتحتكر السلطات أحياناً بعض المعلومات أو مصادرها، وتحجبها عن الباحث وتحظر عليه الوصول إليها تحت حجة " أمن البلد" ومتطلبات " الصراع الخارجي" و"العدو" الذي يدق على الأبواب، بل يقرع الطبول. وهو ما تضع عليه خطّاً أحمر، وتحاول بعضها أن تسخّر الباحث لأغراض الدعاية، بحيث يصبح داعية سياسياً فاقداً بذلك موضوعيته، الأساس في تكوين شخصية الباحث، وبالتالي بحثه. وقد كشفت أحداث الربيع العربي هشاشة العديد من الأنظمة التي كانت تبدو منيعة ومحصّنة، فضلاً عن حجم الاختراقات التي كانت فيها.

الباحث يتعامل مع الحقائق دون أن يروّج لآيديولوجية معينة، في حين أن الداعية السياسي يحاول نشر آرائه السياسية والترويج لها، بل تسويقها أحياناً وهو ما يتناقض مع مهمة الباحث الذي ينبغي عليه التمسك بالحيادية والموضوعية ونتائج البحث التي يتوصل اليها. إن ذلك لا يعني دعوة إلى الحيادية

المطلقة للعلم ووظيفته ذات البعد الاجتماعي، فالعلم له علاقة وطيدة بالأخلاق، ولا يمكن فصلها وإلاّ تحوّل إلى النقيض باستخدام نتائج العلم والبحث ضد المجتمع والإنسان، ولأغراض عدوانية وشريرة.

الحرية باختصار، تعني الضرورة وهي صيرورة الوجود الإنساني، لاسيّما إذا اتّسمت بالوعي الذي هو انعكاس لدرجة تطور المجتمع، وحرّية المثقف، الهواء الذي يتنفس منه لتحقيق ذاته وإضفاء نوع من " الألسنة" على إبداعه ونتاجه العلمي أو الأدبي .